دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962

The role of the provisional executive Body in Algeria during The transition phase from 19 March to 05 July 1962

د.ة. ميلودي سهام

جامعة تلمسان : miloudisiham83@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/31 تاريخ القبول: 2020/07/26 تاريخ النشر: 2020/07/30

الملخص :

لقد ورد ذكر الهيئة التنفيذية المؤقتة في محاور اتفاقية إيفيان إذ حددت لها مهام عديدة كضمان لتسيير الشؤون العامة للجزائر،غير أنه كان هناك خلاف حول تعيين أعضائها خاصة الرئاسة و تشكيلة الأعضاء، رغم هذا تم ضبط تشكيلة الهيئة برئاسة عبد الرحمن فارس،إذ كان لها دور كبير خلال المرحلة الانتقالية،وبرز في التفاوض مع منظمة الجيش السري (l'OAS) عن طريق اتصالات سرية جرت بين رئيس الهيئة وجون جاك سوزيني،هذا الأخير الذي أراد التوصل إلى اتفاق نهائي مع جبهة التحرير الوطني، وبالفعل كان ذلك يوم 17 جوان 1962 وانبثق عنه إيقاف جرائم هذه المنظمة وإذا عدنا إلى اتفاقية إيفيان فإن عملية التفاوض ليست من مهام الهيئة التنفيذية،فهذا العمل يعد انجازا كبيرا،دون أن لا ننس دورها في الإشراف على عملية الاستفتاء،والتي ترتب عنها استقلال الجزائر،واعتراف فرنسا رسميا بالجزائر المستقلة.

الكلمات المفتاحية :

المرحلة الانتقالية : التفاوض : جبهة التحرير الوطني: الاستفتاء : منظمة الجيش السري : الحكومة المؤقتة الجزائرية .

Abstract:

The Provisional Executive Body was mentioned in the axes of the Evian Agreement, because it had been entrusted with many tasks as a guarantee of the conduct of public affairs for Algeria. But there was a disagreement on the appointment of its members, the presidency and the composition of the members, in particular, despite this, it was chaired by Fares Abderrahmane, because it had a major role during the transition period, which emerged in the negotiations with the Secret Army (OAS) through secret contacts between the head of the body and John Jacques Suzini, this latter wanted to conclude a final agreement with the National Liberation Front, which took place on June 17, 1962 and led to the cessation of the crimes of this organization. If we come back to the Evian agreements, the negotiation process is not part of the tasks of the executive body; this work is a great success. Without forgetting its role of supervision of the referendum process, which led to the independence of Algeria, and to the official French recognition of an independent Algeria.

key words :

Transition phase ; negotiation; National Liberation Front ; referendum ; secret army organization ; Algerian interim government

1. مقدمة :

بعد الاتفاق النهائي بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي الذي توج باتفاقية أيفيان كان الإعلان على وقف إطلاق النار في 19مارس 1962. فبموجبه دخلت الجزائر في المرحلة الانتقالية التي تسيرها الهيئة التنفيذية المؤقتة فبالرغم انه كانت هناك عدة دراسات حول هذه المر حلة منها من تطرقت إلى الهيئة التنفيذية بين النصوص القانونية و ظروف الفترة الانتقالية و كذلك مواجهتها مشكل منظمة الجيش السري... ، إلا أننا سنركز تحديدا على دور الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال هذه المرحلة، خاصة وقد تم تكليفها بعدة مهام وهي مستمدة من نصوص اتفاقية إيفيان، غير أن الشيء الملفت للانتباه هو طريقة تعيين أعضائها، فقد كانت محل جدل كبير بما في ذلك رئيسها، إذ كان لابد من ضبط هذه التشكيلة حتى تشرع في القيام بالمهام الموكلة إليها.

ومما دفعنا أيضا إلى تناول هذا الموضوع : الأوضاع التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة، فقد عرفت عدة أحداث وفي مقدمتها الصراع حول السلطة بين أعلى قيادتي الثورة المتمثلة في الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، دون أن لا ننس منظمة الجيش السري (OAS)التي كثفت من أعمالها الإجرامية لتعيق تنفيذ بنود اتفاقية إيفيان.

بالتالي ندرك أن الهيئة التنفيذية المؤقتة كان أمامها مرحلة صعبة ودقيقة تحتاج إلى اتخاذ قرارات صارمة و تحمل مسؤولية كبيرة. وهذا ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية: كيف كان دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في تنظيم وتسيير المرحلة الانتقالية؟ وتساؤلات تمثلت في: كيف تم تعيين أعضاء هذه الهيئة؟ وما هي مهامها؟ هل حققت انجازات خلال المرحلة الانتقالية؟

2. تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة:

خلال محادثات لي روس[1] Les Rousses في 11 إلى 19 فيفري 1962 جرى نقاش بين الجانب الفرنسي والجزائري حول موضوع الهيئة، رئاستها وأعضاءها.

ففي الرئاسة طلب محمد يزيد[2] أن تتوفر في الرئيس ثلاث صفات : أن يتمتع بثقة الجبهة، لديه سمعة جيدة عند المسلمين، ويكون عامل تهدئة عند الأوربيين فرشح لهذا المنصب شوقي مصطفاي[3] .

في حين نجد أن الطرف الفرنسي اقترح اسم عبد الرحمن فارس [4] لأنه كان معروفا في معظم الأوساط السياسية الفرنسية خاصة الاشتراكيين والديغوليين فلا غرابة في طرح اسمه، ربما لاعتقاد الفرنسيين أنه المتحدث المناسب لهم في ظل الوضع السياسي الجديد للجزائر، لكن ظهر اعتراض من الجانب الجزائري نتيجة تخوفهم من تراجع فارس عن الالتزامات التي يستفيد منها حيث نجد أن كريم بلقاسم [5]حذر المفاوضين منه بسبب وضعه قبل الثورة فهو لم ينتم إطلاقا إلى أي تيار وطني، حتى فترة استقراره بفرنسا منذ 1956 وتكليفه بمهام لصالح فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني ونشاطه كان سريا[6] .

إضافة إلى ذلك نلمس أنه كانت له علاقة وطيدة بالجنرال ديغول[7] من خلال اللقاءات التي أجراها معه بخصوص القضية الجزائرية فاللقاء الأول كان سنة 1956، ثم اللقاء الثاني يوم 12 جوان 1958، حيث عرض عليه منصب وزير دولة، فحرر تقريرا حول هذه المحادثة وذهب أي فارس إلى سويسرا واطلع فرحات عباس[8] عن التقرير، فقال له ينبغي أن تحترس من الأمر ويجب على وجه الخصوص أن يبقى عرض ديغول في طي الكتمان ولابد أن تتم استشارة بقية قادة جبهة التحرير الوطني قبل الرد عليك بعد السفر إلى القاهرة.

وبالفعل كان الرد في حدود أسبوعين وكان كالآتي: لا تقبل المنصب المعروض عليك ولكن ابق على اتصال بالجنرال ديغول، إذ نجد أن فارس رتب لقاءا بين فرحات عباس والجنرال ديغول غير أنه فشل[9] وبعد ذلك ألقي عليه القبض من

طرف فرنسا بتهمة مساعدة جبهة التحرير ويذكر البعض أن توقيفه كان ضمن خطة وتحضيرا لإسناد منصب إليه دون معارضة ونلمس ذلك حين أطلق سراحه عشية الإعلان عن وقف إطلاق النار[10].

ونفس الشيء انطبق على باقي أعضاء الهيئة، فالجزائريون طلبوا التساوي بين الجبهة والفرنسيين لكن هؤلاء تخوفوا من تفاهم الجزائريين، فاقترحوا وجود المصاليين والقوة الثالثة، وكذا من أن تفلت زمام الأمور من بين أيديهم فتصبح في يد الجبهة كليا[11] .

لكن خلال مفاوضات إيفيان الثانية تم الاتفاق على أسماء هذه الهيئة بمن فيهم رئيسها حيث أصبحت تتكون من 12 عضوا، جبهة التحرير ممثلة بخمسة أعضاء وثلاثة أوربيين مقيمين بالجزائر والباقي من الجزائريين المحايدين حسب المفهوم الفرنسي [12]، غير أنه لم تكن ثمة صعوبة بالنسبة لاختيار أسماء الأوربيين وهم روجي روث (Roger Roth))، جون مانوني (Jean Manoni) وشارل كوينغ (Charles Koeing)، وفيما يتعلق بعبد الرحمن فارس تم الاتفاق عليه ولم يعد المشكل مطروحا لأن الجانب الجزائري كان يعرف أن الفرنسيين يفكرون فيه فتم استباق الأمر باقتراح اسمه وبهذا زال الضغط المتواجد، أما أسماء أعضاء جبهة التحرير الوطني: شوقي مصطفاي، عبد الرزاق شنتوف، بلعيد عبد السلام، بومدين حميدو وعبد المالك تمام.

لم يكن هناك اعتراض من الجانب الفرنسي على أسمائهم باستثناء الاسم الأخير الذي كان معتقلا فقال لويس جوكس[13] (Louis Jox) وزير الشؤون الجزائرية أن أجهزته لم تنجح في تحديد هويته فاقترح الصيدلي محمد بن تفتيفة، وبخصوص الحياديين فقد حصل الشيخ بيوض على ثقة جبهة التحرير التامة أما الشخصيين الأخيرين هما محمد شيخ وعبد القادر الحصار[14].

بالتالي نجد أن الوفد المفاوض الجزائري تراجع عن موقفه بخصوص تعيين فارس كرئيس، إذ كان لا بد من تجاوز هذا الأمر والالتفات لمواصلة المفاوضات الأخيرة،خاصة وأنها كانت بمثابة الاتفاق النهائي على توقيع اتفاقية إيفيان[15] .

ففي يوم 16مارس 1962 تم إبلاغ فارس من طرف محاميه بأمر الهيئة، حيث أطلق سراحه يوم 19 مارس والتقى مع لويس جوكس (Louis Jox) يوم 21 من نفس الشهر، هذا الأخير أخبره أنه تم الاتفاق على توليه رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة فأجابه فارس هذا العرض ليس هدية بل هو مهمة تستدعي الكثير من التضحية ونكران الذات وهي محفوفة بالمخاطر ومع ذلك فلا يحق لي التهرب، وبعد ذلك حل بالرباط في 25 مارس 1962حيث التقى بن يوسف بن خدة [16] بصفته رئيس الحكومة المؤقتة وبلعيد عبد السلام[17] وحميدو إضافة إلى سعد دحلب[18] الذي لمح له عن وجود صراع بين بعض المسؤولين العسكريين والسياسيين، وبحكم أنه له علاقات صداقة متينة في الوسط الأوربي طلب منه أن يستغلها إلى أقصى درجة وكذلك من ناحية أخرى تجربته السياسية المعتبرة فعليه بذل مجهود من أجل أن يرفرف العلم الجزائري فوق التراب الوطني في أقرب وقت ممكن.

وفي يوم 29 مارس توجه مع عائلته وأعضاء مكتبه إلى روشي نوار [19](Rocher Noir) (بومرداس حاليا)، وكان في استقباله برنار تريكو (Bernard Tricot) أمين عام مكتب كريستيان فوشي [20](Christian Fouchet) المندوب السامي المعين في الجزائر، وفي اليوم الموالي وجه فارس نداء إلى الجزائريين ليتحكموا في تصرفاتهم [21] أمام استفزازات منظمة الجيش السري (OAS) [22]وإلى الأوربيين للمشاركة في إقرار السلام والثقة أكثر في اتفاقية إيفيان.

والتحق باقي أعضاء الهيئة يوم 31 مارس فكان فارس وبرنار تريكو في استقبالهم ثم انعقد اجتماع أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة وأعضاء المفوضية السامية التي كانت تتكون من كريستيان فوشي ومساعده والقائد الأعلى اللواء إيلري (Ailleret) يوم 13 أفريل في روشي نوار حيث مقر الهيئة، إذ كان هذا الموعد أول جلسة عامة ورسمية تجمع بين الطرفين حيث تضمن جدول أعمال الاجتماع تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة وتوزيع المهام بين أعضائها فوقع خلاف حول

مسؤولية النظام العام ولتفادي وقوع مشكل اختير الحصار عبد القادر لهذا المنصب وبهذا تم ضبط تشكيلة الهيئة وبموافقة الجميع وهي كالآتي[23]:

أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة	المهام المسندة إليها
عبد الرحمن فارس.	الرئيس
روجي روث Roger Roth .	نائب الرئيس
جون مانوني Jean Manini .	الشؤون المالية
مصطفاي شوقي .	الشؤون العامة
الشيخ محمد .	الزراعة
عبد القادر حصار .	شؤون النظام العام
حميدو بومدين .	الشؤون الاجتماعية
شارل كوينغ Charles Koeing .	الأشغال العمومية
الشيخ بيوض .	الشؤون الثقافية
بن تفتيفة محمد .	البريد
عبد السلام بلعيد	الشؤون الاقتصادية
شنتوف عبد الرزاق	الشؤون الإدارية

وهكذا أصبح فارس عبد الرحمن وبشكل رسمي رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة المكلفة بتسيير الجزائر خلال المرحلة الانتقالية حتى الاستقلال حيث عرفت البلاد مشاكل في غاية الصعوبة وتأزمت مهمة فارس أكثر لكن استطاع في تلك الفترة الصغيرة أن يترك بصماته على سير البلاد وخاصة في ميدان الإدارة والتي لا تزال آثاره لم تمح إلى اليوم[24]. وسنكتشف ذلك من خلال عرض العنصر الموالي.

3. دورها خلال المرحلة الانتقالية:

بعد أن ورد ذكر هذه الهيئة في محاور اتفاقية إيفيان والتي تتمثل في الإعلان العام وضمانات استفتاء تقرير المصير، إضافة إلى التنظيم المؤقت للسلطات العمومية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية وتم تحديد مهامها وكان قد صرح عبد الرحمن فارس في ندوة صحفية :" أنه من أجل القيام بمهمتنا لابد من تقارب الرؤى لأن المشاكل مرتبطة ببعضها البعض فلابد أن نكون مجموعة موحدة و متضامنة هدفنا النجاح و تخطي جميع المشاكل..." [25]، بالتالي ندرك أنه كان أمامها مسؤولية كبيرة في تنفيذ هذه المهام وقد انحصرت فيما يلي :

ضمان تسيير الشؤون العامة للجزائر، تسيير الإدارة الجزائرية وإلحاق الجزائريين بوظائف في مختلف الفروع الإدارية، الحفاظ على الأمن العام بواسطة مصالح الشرطة وقوة حفظ الأمن تكون تابعة لسلطتها، لتحضير وإجراء استفتاء تقرير المصير.

وتقوم الهيئة بتنفيذ أولى القرارات في المجال الاجتماعي والاقتصادي وغيرها وهذا لكي يعود الشعب الجزائري إلى حياته العادية، كما كانت مكلفة بتحديد تاريخ الاستفتاء[26] .

لكن حتى تقوم بكل هذه الأمور كان لا بد من تخطي مجموعة من العراقيل : كعودة اللاجئين الجزائريين، فالتقارير التي كانت بحوزة الولاة خلال اجتماع منظمة شنتوف مندوب الشؤون الإدارية في بيت فارس أظهر خطورة هذه المشكلة

ومن بين الإجراءات المتخذة هي: تحضير مخطط استعجالي وضعه حميدو مندوب الشؤون الاجتماعية، بمصلحة المصالح الفلاحية لإرسال المساعدات الأولية من أغذية وأدوية وحتى اللاجئين في فرنسا نالوا جانبا من الاهتمام .

واعتبرت هجرة الأوربيين خاصة الموظفين والعمال ضمن المشاكل لأنها ازدادت أكثر بعد وقف إطلاق النار بسبب استمرار عمليات منظمة الجيش السري (OAS) التخريبية داخل المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران[27]، فمن أصل 80 ألف موظف كان 82% من الأوربيين و ترك 70% منهم وظائفهم [28].

بهذا كان لابد من تعزيز الاستقرار الأمني لأنه قد شكل في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، فقد نصت اتفاقية ايفيان في بابها الرابع[29] على إنشاء القوة المحلية للسهر على حماية الأمن وحفظ النظام العام، وتتشكل من 60ألف رجل تبتدئ ب40 ألف رجل وتتألف من: قوات الدرك، مجموعات الشرطة المتنقلة المطلوبين للخدمة العسكرية في الجزائر أي الدفعة التي سيتم استدعاؤها للتجنيد (طبعا من الجزائريين) طبقا للقوانين الفرنسية في الجزائر،ويعين قائد قوة حفظ النظام بمرسوم وبالاتفاق مع الهيئة التنفيذية[30]، و قد برز دور هذه الأخيرة في الجانب الأمني من خلال الانجازات التالية:

1-3 القضاء على حركتي سي الشريف و عبد الله سالمي:

العربي بن شريف هو ضابط في الجيش الفرنسي انضم إلى جبهة التحرير الوطني ثم عاود الانضمام إلى الجيش الفرنسي، كان يقود مجموعة مكونة من 850 رجل، بعد وقف إطلاق النار قامت الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن فارس عن طريق وساطة قام بها شيخين من أعيان منطقة سيدي بوسيف وهي المنطقة التي كان ينشط فيها سي الشريف بربط الاتصال بهذا الأخير الذي أبدى رغبته في الاستسلام هو وجنوده بعد حصوله على ضمانات كافية بعدم المساس به وبجنوده من طرف الهيئة التنفيذية المؤقتة.

أما عبد الله سالمي كان أحد قادة الحركة المصالية في بوسعادة التي كانت تابعة إداريا إلى المدية، فبناء على معلومات وفرها سي الشريف مفادها أن عبد الله سالمي و مجموعته المكونة من 800 رجل تريد التعاون مع منظمة الجيش السري، فقام عبد الرحمن فارس بإجراء اتصالات شملت المحافظ السامي الفرنسي و لويس جوكس ثم وجه نداءا أخيرا إلى عبد الله سالمي لتسليم نفسه يوم 23 ماي 1962 في مقر ولاية المدية وقد استجاب إلى هذا النداء وبعد ذلك توجه فارس إلى بوسعادة بصحبة بن تفتيفة وشوقي مصطفاي للإشراف على استسلام عناصره المسلحة.[31]

2-3 التفاوض مع منظمة الجيش السري (OAS):

بعد وقف إطلاق النار انتهجت منظمة الجيش السري سياسة الأرض المحروقة حتى أن فارس لم يسلم منها إذ كان ضمن المستهدفين فقد كتب اسمه على الجدران بأمر من مسؤولي المنظمة من 20 إلى 30 أفريل كما تلقى مكالمات هاتفية تهديدية، وعلى الرغم من هذا كان يدعو الجزائريين إلى عدم الرد على استفزازات المنظمة لدرجة أن الرائد عز الدين[32] وصف كلامه بالساذج بعد خطابه الذي ألقاه في أواخر أفريل، لأنه وجهة نظرهما كانت مختلفة حول طريقة مواجهة عمليات (OAS)، فمساعي فارس كانت من أجل التعقل وإقرار الأمن بهدف تجنب أي مواجهة [33]، لكن في 14 ماي قام الرائد عز الدين بهجمات شملت 17مكانا في العاصمة (الحانات، المطاعم والمقاهي) وهي أماكن تتجمع فيها مجموعات مسلحة تابعة لمنظمة الجيش السري، حيث خلفت العديد من القتلى والجرحى هذه العمليات زرعت الخوف في صفوف الهيئة التنفيذية المؤقتة فموقفها كان معروفا هو تطبيق الاتفاقية وقمع مكائد منظمة الجيش السري بالوسائل الشرعية[34] . والجدير بالذكر أن هذه المنظمة كان لها رد فعل في اليوم الموالي أي 15 ماي إذ قتلت حوالي 56 جزائريا.

ونتيجة لذلك سافر فارس إلى العاصمة متجها إلى مقر القيادة أي منطقة الجزائر المستقلة [35](ZAA) والتي كان يتولاها الرائد عز الدين فعاتبه وسأله ما هو الشيء الذي ليس على ما يرام؟ فبرر موقفه بأن الهيئة التنفيذية لم تعزز طلباتنا لدى فوشي (Fouchet) والسلطات الفرنسية وفي مقدمتها تموين العاصمة [36] وإطلاق سراح المناضلين الذين ألقي

عليهم القبض من طرف الجيش في نقطة تفتيش بالقرب من فيلا Susini [37]، فحاول فارس إصلاح الأمور، وحلت المشكلة إثر لقاء رتبه فارس بين الرائد عز الدين وفوشي (Fouchet) وفيتاليس كورس (Vitalis Cors) محافظ الشرطة بروشي نوار (Rocher Noir) [38]، وبعد أن تم تحديد تاريخ الاستفتاء يوم الفاتح جويلية 1962 إثر لقاء فارس مع الجنرال ديغول في أواخر أفريل، أصبحت المدة المتبقية للاقتراع شهر ونصف من تاريخ الإعلان عنه أثرت في تصعيد عمليات الاغتيال لمنظمة الجيش السري فتبلورت لدى فارس فكرة مقابلة Susini من أجل إنهاء هذه الوضعية .

وكانت بداية التفاوض مع المنظمة بواسطة اتصالات سرية بين رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمن فارس وجون جاك سوزوني[39] ، إذ كان أول لقاء يوم 18 ماي 1962 بالعلمة ونظمه بوجار (Boujard) رئيس بلدية البليدة وكان موضوعه: العفو الشامل عن الأوربيين الجزائريين، الإصلاح الزراعي والضمانات. فسوزيني طالب أن يكون طرفا في صفوف القوى المحلية ومصالح الشرطة لكن فارس أجابه بأنه لديكم ضمانات موجودة باتفاقية إيفيان والتي صادق عليها الشعب الفرنسي وكذلك جميع مؤسسات جبهة التحرير الوطني وافقت عليها فما الفائدة من مواصلة صراع ميؤوس منه.

كما طالب فارس بإصدار أوامر بالكف عن الاغتيالات عبر كامل أرجاء القطر لمدة 15 يوما وتم تحرير نص مشترك تضمن ما يلي : " أن يتم التفاوض بين الشعب الجزائري الذي تمثله جبهة التحرير الوطني والأوربيين باسم منظمة الجيش السري، مشروع العفو عن كل عناصر المنظمة، تتولى الهيئة التنفيذية تشكيل وحدات أوربية ضمن القوات المحلية، تأجيل تاريخ الاستفتاء إلى موعد آخر ..."وانتهى اللقاء وتم الاتفاق على أن يظل سريا ويبقى جاك شوفالي [40] Jacques Chevalier كوسيط بينهما[41].

أصبحت مهمة فارس بعد اللقاء صعبة في كيفية إبلاغ مسؤولي الجبهة وإقناعهم بضرورة إجراء اتفاق مع المنظمة،لأن اتفاقية إيفيان لم تخول للهيئة التنفيذية المؤقتة التفاوض مع هذه المنظمة، مع الإشارة أن شوقي مصطفاي طلب من البداية إبعاد الهيئة عن أي مشكلة سياسية، بالتالي فمجرد طرح القضية كان سيخلق سوء تفاهم بينهما.

وأمام هذا الوضع حرر مذكرة وكلف بوطالب[42] بإيصالها إلى دحلب بتونس لكن هذا الأخير وأعضاء الحكومة المؤقتة كانوا غائبين عن تونس لعدة أيام بمناسبة انعقاد مؤتمر طرابلس فلم يستطع الالتقاء به.

ولمعرفة كل طرف في الحوار وما ينوي الآخر القيام به تواجدت على الساحة وساطة قام بها جاك شوفالي (Jacques Chevalier) الذي أشرنا إليه سابقا وجون ماري تيني (Jean Marie Tine) وهو رجل أعمال فقد سعى كل منهما لنفس الغرض حيث تم التوجه إلى باريس في 22 ماي، وأخذت موافقة الحكومة الفرنسية وقدم ديغول توصياته لكرستيان بتدخل شوفالي وتسهيل مهمة فارس لكن بشرط أن لا تظهر الحكومة في الصورة بشكل رسمي [43] .

بالتالي ندرك أن الجنرال ديغول كان على دراية باتصالات فارس مع سوزوني عكس جبهة التحرير الوطني فتم اللقاء في 26ماي بين شوفالي وتيني بسوزيني حيث طلب منه التفاهم مع الجزائريين وعدم الاهتمام بأمر الضباط الفرنسيين، ثم التقى بفارس وطلب منه تحرير التزام كتابي غير أن هذا الأخير كرر مجددا أن اتفاقية إيفيان تحتوي على كل الضمانات فوجود بيان شفوي يكون كافيا وللعلم أنه حضر نصا أكثر موضوعية وتطابقا مع اتفاقية إيفيان لأنه من غير المسموح الخروج عن إطارها ووضح أن الجبهة سترفض وجود قوة عسكرية قد لا تسيطر عليها، ورفض كذلك تشكيل مجلس وطني أما باقي المقترحات فستتكيف مع ما جاء في اتفاقية إيفيان.

وبعد اطلاع سوزيني على نص فارس بدا له ذلك كتراجع عما صدر عن فارس خلال لقاء العلمة وخاصة أنه سمع ليلتها تكذيب مصطفاي لوجود اتصال بين المنظمة والجبهة وأن هذه الأخيرة ترفض أي محاولة لذلك، هذا الأمر أثار غضب سوزيني ووضع فارس في موقف محرج، مما استدعى ترتيب لقاء ثاني يوم 1 جوان في البرج – مقر إقامة شوفالي بالأبيار [44] .

الأمر المستجد في هذا اللقاء أن فارس وضع مقترحا قاعدته مكونة من اتفاقية إيفيان لكن تحتوي على ثلاثة امتيازات هامة لمنظمة الجيش السري: " العفو عن جميع أعمال العنف المقترفة قبل تقرير المصير، إدماج الأوربيين بقوات حفظ الأمن للجمهورية الجزائرية المستقلة، وأخيرا ضمانات كبيرة للأوربيين الموقعة بإيفيان" .

وبذلك أراد سوزيني إظهار رضاه بإطالة أمد الهدنة إلى 2 جوان وهكذا كانت نهاية اللقاء بتحقيق نتائج إيجابية على أمل اتصال هذا الأخير بقيادة جبهة التحرير الوطني [45] .

وفي الغد استدعى فارس من طرف شوقي مصطفاي لعقد اجتماع طارئ فعرف حينها أن شوفالي قد أخبره باتصالاته مع سوزيني فعاتبه ولكن رغم ذلك وافق باقي أعضاء الهيئة على هذه الاتصالات وتم تكليف كل من فارس ومصطفاي بالذهاب إلى طرابلس وتونس من أجل إخبار الحكومة المؤقتة هذا حسب ما أورده فارس في مذكراته [46] .

لكن حسب رضا مالك في كتابه l'Algérie à Evian نجد هناك نوعا من التناقض مع مذكرات فارس إذ يشير أن مصطفاي أخبر جريدة le Monde في حوار معه حول اتصالات جبهة التحرير الوطني بمنظمة الجيش السري، إذ تحدث عن اتصال واحد يتمثل في لقاء سوزيني وفارس الثاني دون تحديد التاريخ، وتمت استشارة الحكومة المؤقتة بشأن هذه الاتصالات فلم يوافق بن خدة، وبعد ذلك دعا مصطفاي أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى اجتماع حيث اعترف فارس بما جرى، فطلب منه مصطفاي أن يوقف هذه الاتصالات غير أن فارس قام بمواصلتها وعلم مصطفاي بهذا الأمر عن طريق شوفالي [47] .

من خلال المقارنة نكتشف أنه بالفعل تم إجراء اجتماع بعد اللقاء الثاني وشوفاليي هو الذي أخبر مصطفاي باللقاء الثاني وهذا الأخير كان يعلم بموضوع الاتصالات مسبقا، لذا طلب بعقد الاجتماع وخلاله أخبر فارس زملاءه بكل ما حدث وفي المقابل تم إخباره بموقف بن خدة الرافض للحوار مع المنظمة، ليجد نفسه وحيدا بدون سند لمواجهة مسؤولي المنظمة الذين ينتظرون تصريحا من الحكومة المؤقتة لعقد الاتفاق النهائي.

ليأتي اللقاء الثالث [48] الذي عقد يوم 5 جوان 1962 بالأبيار حيث طلب سوزيني من فارس مجددا ضمانات ورفض مواصلة النقاشات ما لم يتم الحصول على ذلك، سيفجر الكل ويغادر الجزائر مع بقية أتباعه وفي نفس اليوم وجه جوهو (Jouhaud) [49] من سجنه رسالة يذكر أنه:"أراد الاحتفاظ بالجزائر نحو الجهة المعاكسة... ينبغي أن تتوقف أعمال منظمة الجيش السري في أسرع وقت..." [50] .

نلمس من خلال هذا اللقاء أن سوزيني أراد التوصل إلى اتفاق نهائي مع جبهة التحرير الوطني، غير أن مشكل التمثيل حال دون ذلك وهي حقيقة أدركها فارس خلال اجتماعه مع شوقي مصطفاي.

وفي يوم 7 جوان 1962 وصل إلى طرابلس كل من عبد الرحمن فارس وشوقي مصطفاي ومحمد بن تفتيفة من الهيئة التنفيذية المؤقتة بغرض الحصول على الضوء الأخضر من الحكومة المؤقتة لإبرام اتفاق لكن كانت المفاجأة أن أغلب أعضائها كانوا قد غادروا طرابلس[51] .

مع ذلك تم الالتقاء مع بعض الأعضاء من الحكومة المؤقتة كبن بلة وخيضر فأثار فارس الموضوع، فحاول بن بلة الامتناع عن إظهار موافقته على الموضوع وعندما ألح عليه مصطفاي قال : هنا أقلية، الأغلبية في تونس ولها أن تتخذ القرار، فقال مصطفاي: وإذا حصلنا على تعليمات من هذه الأغلبية فأجاب بن بلة "نحن داخل الحكومة متضامنون وعندما تتخذ الأغلبية موقفا، فإنه يلزم الحكومة بأكملها،" .

وفي اليوم التالي غادر مصطفاي ورفاقه طرابلس متجهين إلى تونس، حيث عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا واستهل بشرح الموقف من قبل فارس ومصطفاي وبعد تردد منح[52] أعضاؤها الموافقة، باستثناء بن خدة حيث صرح عن موقفه قائلا : "إذا كنتم ستتوصلون إلى إيقاف المجازر فتابعوا لكن بشرط ألا تمسوا اتفاقية إيفيان ولا تقبلوا بأي تنازل قد يفسر في هذا الاتجاه "، فعين مصطفاي كممثل للجبهة من أجل التفاوض وبعث بكريم مع المجموعة لتقديم الدعم لهما .

من خلال هذا العرض ندرك أن هناك تغيرا في المواقف من أجل إيقاف المجازر واسترجاع الأمن، وإجراء الاستفتاء في ظروف مستقرة.

عاد أعضاء الهيئة الثلاث إلي روشي نوار في 10 جوان مصحوبين بكريم بلقاسم حيث تم تحديد تاريخ اللقاء النهائي والذي كان يوم 17 جوان إذ التقى كل من مصطفاي وفارس وسوزيني، فأكد مصطفاي مجددا تمسكه باتفاقية إيفيان التي تضمنت كل شيء يتعلق بالأوربيين قائلا لمحدثه إن كل ما يمكن القيام به هو إعلان بيان يتضمن ذكر عبارة " l'OAS" والمحادثات التي جرت مع زعمائها ومشاركة الأوربيين في قوات حفظ الأمن، والعفو عن مناضلي التنظيم المتطرف فيما يتعلق بالجنح المرتكبة منذ وقف القتال، مقابل وقف الإرهاب الذي كانت تمارسه، وبالفعل وجه نداءا يوم 17 جوان 1962 على الساعة السابعة مساءا إلى الأوربيين أهم ما جاء فيه[53] :" أنتم تتساءلون عن مستقبلكم في هذه البلاد ... لقد عبرت عن هذه المشاعر التنظيمات النقابية والمهنية وعلى وجه الخصوص قادة منظمة الجيش السري تناقشنا معهم وإذا كنت قد شاركت في هذا اللقاء، فذلك بسبب فائدته التي أعترف بها القادة الجزائريون الذين تنتظرون أن تحصلوا منهم على الضمانات الضرورية ..."[54] .

وفي المساء نفسه قرأ سوزيني تصريحه عبر إذاعة غير رسمية جاء فيه ما يلي: " باسم القيادة العليا لمنظمة الجيش السري هذا Jean Jacques Susini يخاطبكم الجزائريون المسلمون والأوربيون على حد سواء ها أنتم منذ إبرام اتفاق 17 جوان بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري ... ها هي اتفاقيات 17 جوان تدخل حيز التطبيق بصورة تدريجية، ... لقد قررت الهيئة التنفيذية المؤقتة تجنيد أول فيلق يتكون من 255 عون أوربي بصورة مؤقتة، إن هنا القرار يعتبر في حد ذاته بمثابة تدشين مشاركة الأوربيين في مهام حفظ الأمن ..." [55] .

بعد ساعات من إعلان الاتفاق كانت هناك ردود فعل مختلفة من طرف قادة جبهة التحرير الوطني منهم أحمد بن بلة، محمد خيضر بإدانته من طرابلس معتبرين أن الحكومة ليس من حقها إبرام مثل تلك التسوية [56]، أما الرائد عز الدين فقد وصف الاتفاق بالأكذوبة، وبالنسبة لبن خدة فقد أدلى بتصريح يوم 18 جوان بالقاهرة أعلن فيه أنه لن يعبر عن أي موقف ما لم يتسلم بيده النص الرسمي أي الاتفاقات المبرمة يوم 17 جوان، أما حسين آيت أحمد فقد وضح في اليوم الموالي من القاهرة " بأن الاتفاق بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ومنظمة الجيش السري وأن الحكومة المؤقتة تمتلك وحدها سلطة إبرام الاتفاقات السياسية التي تلزم الجزائر وعليه فإن الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني بصفة أشمل لا يد لهما في هذه المفاوضات، كما حدد بن خدة مهمة الهيئة وباستتباب الأمن وخلق أحسن الشروط المادية والمعنوية لتحضير الاستفتاء حول تقرير المصير" [57] .

بهذا ندرك أن تصريحات بن خدة كانت حذرة فهو لم يدن مبادرة مصطفاي بصراحة كما أنه لم يؤيدها تأييدا صريحا، فمن الواضح أنه تجاوز حدود اختصاصاته فيما يتعلق بعدد من بنود الاتفاق وخاصة العفو عن مناضلي (OAS) وإشراك الأوربيين في قوائم حفظ الأمن [58]

أمام هذه المواقف وجد شوقي مصطفاي نفسه وحيدا ومعزولا فقدم استقالته في 27 جوان ثم تبعته مجموعة من جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية المؤقتة ما عدا بلعيد عبد السلام الذي كان في تندوف، غير أن الحكومة المؤقتة رفضت الاستقالة وعاد شوقي مصطفاي إلى العمل وركز تحركه على الاستفتاء .

وبهذا كان اتفاق 17 جوان حسب رضا مالك عملا سياسيا بامتياز واستكمل الانتصار الذي تحقق في إيفيان، إذ كان ذلك الإعلان بمثابة تكرار مواقف جبهة التحرير الوطني حول الأقلية الأوربية [59].

وبعد هذا الانجاز كان لابد من الالتفات إلى استفتاء تقرير المصير الذي سوف يتم بالجزائر .

4. تنظيم استفتاء 1 جويلية 1962 :

لقد نصت اتفاقية إيفيان على أن تنظيم الاستفتاء هو من صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة وعليه قامت هذه الأخيرة بتشكيل لجنة للإشراف عليه استنادا إلى القانون الانتخابي الصادر في الجريدة الرسمية الفرنسية والذي ينص على تشكيل لجنة مركزية للمراقبة مكونة من الرئيس وستة أعضاء، مقرها في روشي نوار، مهمتها الإشراف على الجوانب التقنية لعملية التصويت والفرز وكانت هذه اللجنة تتكون من الأسماء التالية قدور ساطور رئيسا، الهادي مصطفى عضوا، عبد اللطيف رحال عضوا، أحمد هني عضوا، ألكسندر شولي (Alexandre Chouli) عضوا وجون غيو (Jean Gyou) عضوا [60] . فيما يخص التقسيم الإداري لمراكز إجراء الاستفتاء فاحتفظ بالنظام الذي كان ساري خلال الفترة الاستعمارية والذي يحدد عدد الدوائر الانتخابية بخمسة عشر وهي الجزائر –باتنة- عنابة – قسنطينة – المدية – مستغانم – الواحات – وهران – الأصنام (الشلف) – سعيدة – الساورة – سطيف – تيارت– تيزي وزو – تلمسان [61].

1. 4 الحملة الانتخابية:

لقد عرف استفتاء تقرير المصير حملة انتخابية حددت بثلاث أسابيع ، وصرح قدور ساطور رئيس اللجنة المركزية لمراقبة الاستفتاء يوم 8 جوان 1962 بأن سبعة أحزاب ستنخرط في الحملة وهي: الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)، حزب الشعب الجزائري (PPA)، الحركة من أجل التعاون (MPG)، الحزب الاشتراكي الموحد (OSU)، الحزب الاشتراكي(SFIO)، لجنة البليدة، متيجة لمساندة اتفاقية إيفيان وجبهة التحرير الوطني .

بالنسبة لجبهة التحرير الوطني قامت بحملة انتخابية كبيرة جدا مستفيدة من عدم اهتمام فرنسا بهذه العملية لاقتناعها بأنها ستكون شكلية، وقد قامت الجبهة بأعمال خارج حدود الحملة الانتخابية: إحصاء السكان وإعداد القوائم الانتخابية، تحضير البطاقات وتوزيعها، تحضير الصناديق، تعيين أعضاء المكاتب، تحديد المقرات التي ستجري فيها عملية الاستفتاء، طبع ورقة الانتخاب بالعربية والفرنسية وكل ما تعلق بهذه العملية[62] .

أما الأحزاب واللجان الأوربية السابق ذكرها قامت بحملة انتخابية للتصويت بنعم في استفتاء تقرير المصير لأن أغلبية الشعب الجزائري كان مع استقلال الجزائر، وبالتالي لا يمكن الوقوف ضد التيار بالشكل الذي يؤدي إلى ازدياد اتساع الهوة بين الجالية الفرنسية والجزائريين [63] .

2. 4 نتائج الاستفتاء :

جرت عملية الاستفتاء في 1جويلية 1962 وحسب عبد الرحمن فارس صرح قائلا تابعت جزءا كبيرا من العمليات وأنا على متن الطائرة المروحية فشاهدت أفواج من الرجال والنساء متوجهين بخطى حثيثة إلى مكاتب الاقتراع [64] .

وكانت نتائج التصويت حسب ما نشرته الجريدة الرسمية الجزائرية :[65]

الناخبون	الأوراق البيضاء أو الملغاة	الأصوات المعبر عنها	المصوتون بنعم	المصوتون بلا
6.017.680	25.565	5.992.115	5.975.581بنسبة %99.3	16.534 بنسبة0.70 %

بهذا نرى أن نتيجة التصويت بنعم كانت مرتفعة، حيث بعد الانتهاء من معاينة اللجنة المركزية لمراقبة عمليات الاستفتاء، أعلن رئيس اللجنة في 3 جويلية 1962 ما يلي: « لاحظت اللجنة المركزية أن صيغة السؤال المطروح للاستفتاء كانت كما يلي: هل تريدون استقلال الجزائر في إطار التعاون مع فرنسا؟ وإن إجابات الناخبين جاءت مؤكدة لذلك ».

إثر الإعلان عن نتائج الاستفتاء أدلى فارس بتصريح في نفس اليوم مفاده:«أن الشعب الجزائري قرر مصيره بحرية ... سوف تواصل الهيئة التنفيذية المؤقتة مهمتها الموكلة إليها وستسهر بكل أمانة على تجسيد السياسة المنصوص عليها في

اتفاقية إيفيان، والتي تمت المصادقة عليها بإجماع منقطع النظير ... لقد حان الآن وقت تحمل المسؤوليات ووقت العمل لتحقيق السعادة والحرية لشعبنا » .

في باريس قرأ الجنرال ديغول نص الإعلان عن استقلال الجزائر في مجلس الوزراء ومما جاء فيه ما يلي :" بمقتضى استفتاء 8 أفريل 1962 صادق الشعب الفرنسي على إعلانات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1962 في حالة ما إذا اختار سكان الجزائر طبقا لقانون 14 جانفي 1961 [66] تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا وبناء على أن العلاقات بين فرنسا والجزائر أصبحت من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المحددة في الإعلانات الحكومية بتاريخ 19 مارس 1962 فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر "

حرر في باريس يوم 3 جويلية 1962

شارل ديغول

كما بعث برسالة تهنئة واعتراف باستقلال الجزائر في نفس اليوم إلى عبد الرحمن فارس [67] وكذلك في نفس اليوم حطت طائرة تونسية بمطار الدار البيضاء (مطار هواري بومدين) المقلة لأعضاء الحكومة المؤقتة حيث كان في استقبالهم عبد الرحمن فارس ومحند أولحاج والرائد عز الدين وبمجرد ظهور الرئيس بن خدة ارتفعت هتافات الفرح، وبعد ذلك امتطى هذا الأخير وكريم بلقاسم سيارة عسكرية مكشوفة من نوع Jeep متبوعة بالسيارات المرافقة ومحاطة بالدراجات النارية متجهة إلى العاصمة وسط هتافات الجماهير [68].

وتم اختيار 5 جويلية للإعلان عن الاستقلال من طرف لجنة التنسيق ما بين الولايات [69] لأنه يتناسب مع تاريخ إنزال القوات الفرنسية بسيدي فرج في 5 جويلية 1830 [70].

5. خـــاتمة :

من خلال هذا العرض نجد أن الهيئة التنفيذية المؤقتة قد نجحت في تنفيذ المهام التي كلفت بها، لكن بعد أن تم إنهاء جرائم منظمة الجيش السري (OAS)، والفضل يعود إلى عبد الرحمن فارس فقد كان له دور كبير في التفاوض مع هذه المنظمة التي حاولت أن تعرقل تنفيذ اتفاقية إيفيان.

رغم الاتهامات التي وجهت له على أنه خائن إثر الاتصالات السرية التي أجراها مع جون جاك سوزوني، كما أن عملية التفاوض لم تكن من مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة، إلا أن هذا العمل يعد انجازا كبيرا وانتصارا لجبهة التحرير الوطني.

كما نلمس أنه كان هناك اتفاق مشترك بين الطرف الجزائري والفرنسي حول استفتاء تقرير المصير الذي تم يوم 1 جويلية 1962 إذ جري بطريقة قانونية، فاعترفت على إثره فرنسا باستقلال الجزائر وتم الإعلان الرسمي عن ذلك يوم 5جويلية، فخرج الشعب الجزائري إلى الشوارع معبرا عن فرحته بالاستقلال، لكن كان الوضع مغايرا بين صفوف قادة الثورة اثر الخلاف الذي نشب بينهم وأخذ منعرجا خطيرا وتطور إلى ما يعرف بأزمة صيف 1962.

6. الهوامش:

[1] لي روس Les Rousses، تقع بأعالي جبال الجورا Jura على الحدود الفرنسية السويسرية، ينظر إلى: – Rédha Malek, l'Algérie à Evian histoire des négociations secrètes (1956-1962), éd.Dahlab, Alger, 1995, p 213 .et Saad Dahlab, mission accomplie, éd.Dahlab, Alger, 1990, p 156 .

[2] محمد يزيد، ولد في 1923 بالبليدة، انضم إلى حزب الشعب (PPA) في 1942،التحق بجبهة التحرير الوطني في 1955، وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة(1958 - 1962)، ينظر إلى: Benjamin Stora, dictionnaire bibliographique de militants nationalistes algériens 1926-1954 ,éd. L'Harmathan, Paris, 1985,pp304-305.

[3] شوقي مصطفاي، دكتور في الطب، انخرط في حزب الشعب PPA بين سنوات 1945-1954، مسؤول في الحكومة المؤقتة والأمين عليها من سنة 1958-1960 لمزيد من المعلومات أنظر: Mohammed Harbi, le FLN mirage et réalité de la nation Algérienne ,éd .Sociales, Paris,1961,p278.

[4] عبد الرحمن فارس، ولد في 20 جانفي 1911 بآقبو (بجاية) رجل سياسة جزائري عضو بالمجلس الأول الوطني الجزائري سنة 1946 ثم في 1953، كتب ونشر مذكراته سنة 1982، أنظر القرص المضغوط: تاريخ الجزائر (1930-1962)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.

[5] كريم بلقاسم، ولد في 14 ديسمبر 1922 بذراع الميزان (منطقة القبائل)، انخرط في حزب الشعب مع بداية 1946، وزير القوات المسلحة في أول حكومة مؤقتة، تولى التوقيع على اتفاقية ايفيان في 18 مارس 1962، ينظر إلى : Achour Cheurfi, la classe politique algérienne de 1900 à nos jours dictionnaire bibliographique , éd. Casbah, 2001, pp 230-231.

[6] ليلى حمري، عبد الرحمن فارس 1911-1991، مذكرة ماجستير، قسم تاريخ ، جامعة وهران، 2005-2006، ص ص 107-108.

[7] شارل ديغول (Charles De gaulle)، ولد في 1890 بمدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سان بيار، عين جنرال فرقة ونائب لكاتب الدولة للدفاع الوطني في يناير 1940، كان أول رئيس للجمهورية الخامسة، ينظر إلى القرص المضغوط، المرجع السابق.

[8] فرحات عباس،ولد سنة 1889 بالطاهير ولاية جيجل، رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)، انضم إلى جبهة التحرير الوطني في 1955، رئيس الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، ينظر: Benjamin Stora,po.cit,pp337-338.

[9] عبد الرحمن فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية (1945-1965) تر : مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص101-108 .

[10] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، (د.ت)، ص ص 200-201.

[11] ليلى حمري، المرجع السابق، ص 108.

[12] مصطفى هشماوي ، المرجع السابق، ص 199 و أيضا محمد عباس، من تنظيم استفتاء تقرير المصير، الخبر، ع5057 ،جريدة يومية، 5 جويلية 1962، ص 17 .

[13] لويس جوكس Louis Joxe، ولد في 16 سبتمبر 1901 ببورغ لا رين Bourg-la Reine، زاول عدة وظائف في الحكومة الفرنسية منها مستشار دولة، سفير، وزير دولة ، توفي 6 أفريل 1991، ينظر إلى الموقع: www.universalis.fr/encyclopedie/louis-joxe/

[14] Rédha Malek, op.cit, p 237.

[15] إيفيان، مدينة تقع في إقليم سافوا العليا بإطلالة مباشرة على الساحل الفرنسي على بحيرة ليمان التي تعد واحدة من أكبر بحيرات أوربا، و تشاركها مع فرنسا دولة سويسرا ، ينظر إلى الموقع : www.urtrips.com

[16] بن يوسف بن خدة، ولد في 23 فيفري1920 بالبرواقية، عضو في حزب الشعب، انضم إلى جبهة التحرير الوطني في 1955، وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى، رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة، انسحب من الحياة السياسية بعد الاستقلال وتوفي في 4فيفري 2003، ينظر إلى: Benjamin Stora ,op . cit ,p 274 .

[17] عبد الرحمن فارس، المصدر السابق، ص ص 119-127.

[18] سعد دحلب، ولد في 1919 في قصر الشلالة، انخرط في حزب الشعب في 1944، عضو في المجلس الوطني للثورة، كان من بين أعضاء الوفد الخارجي في المفاوضات من بدايتها إلى نهايتها، ينظر إلى: Benjamin Stora, op. Cit, p 280 .

[19] روشي نوار rocher noir، بومرداس حاليا و تقع في شمال الجزائر 50 كم شرقي العاصمة ينظر إلى الموقع: www.ces-med.eu

[20] كريستيان فوشي christian fouchet ولد في 17 نوفمبر 1911 في سان جرمان أونلاي، دبلوماسي و سياسي فرنسي، توفي في 11 اوت 1974 بجنيف، ينظر إلى الموقع : www.babelouedstory.com

[21] عبد الرحمن فارس، المصدرالسابق، ص ص 132-133.

[22] هذه المنظمة كانت عازمة على عرقلة المفاوضات بأي وسيلة فقامت بسلسلة من الأعمال الإجرامية كدليل على رفضها التام للتفاوض وبقاء الجزائر فرنسية،وزاد نشاطها أكثر خلال سنة 1962 لضرب اتفاق إطلاق النار لمزيد من المعلومات أنظر: كريم مقنوش، جرائم المنظمة السرية (OAS) في الجزائر، المصادر، ع 9، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2004،ص ص258-264.

[23] عبد الرحمن فارس، المصدر السابق، ص 136 و أيضا: Rédha Makek, op .Cit, p 247 .

[24] نفس المصدر، ص ص 136-137، وأيضا:مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 201.

[25] ندوة صحفية لعبد الرحمن فارس، أنظر الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=zg6DegxiPfA

[26] ليلى حمري، المرجع السابق، ص 106، وأيضا : J.O.R.F, N° 67,20 mars 1962, p 3037

[27]. نفس المرجع، ص 113

[28] Mohamed Harbi, op.cit,p 317 .

[29] أحمد بداني، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس-05 جويلية 1962،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، وهران، 2012-2013، ص 43.

[30] عمران محمد، الهيئة التنفيذية المؤقتة "بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية" مارس 1962- سبتمبر 1962، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع2، تصدر عن جامعة الشهيد زيان بن عاشور، الجلفة، 2011، ص 168 وأيضا: C.A.N.A, boite172,document sur les conclusions des pourparlers d'Evian,N° :172-04-012,p19

[31] أحمد بداني، المرجع السابق، ص ص 44-45 .

[32] رابح زراري عز الدين، ولد في 8 أوت 1934ببجاية، عضو في المجلس الوطني للثورة (1959-1962)، و أيضا وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة، ينظر: Achour Cheurfi,op.cit,pp45-46 .

[33]. ليلى حمري، المرجع السابق، ص ص 114-115

[34] Rédha Malek, op .cit , p 317

[35] منطقة الجزائر المستقلة (ZAA)، مع مطلع جوان 1962 قررت الجبهة إعادة الهيكلة من أجل التحكم في النشاط الفدائي حيث أسندت المهمة للرائد عز الدين زراري فتم إنشاء وإعادة هيكلة المنطقة المستقلة(العاصمة)، انظر جمال يحياوي، تطور جيش التحرير الوطني 1956-1962، أطروحة دكتوراه،قسم تاريخ، جامعة وهران،2006 -2007، ص295.

[36] Yves Courrière, la guerre d'Algérie, les feux du désespoir 1960-1962,T IV, éd. Casbah, Alger,2005 , p 558 .

[37] مع بداية 1962 كانت هناك سلسلة من الاعتقالات لقادة منظمة الجيش السري حيث اعتقل جوهو في 25 مارس 1962 بوهران، ثم 7 أفريل روجي دوغلدر قائد فرقة "الدلتا"، ليأتي دور سالان رئيس المنظمة يوم 20 أفريل 1962 فأصبح جون جاك سوزوني رئيس للمنظمة لمزيد من المعلومات أنظر : أحمد بداني، المرجع السابق، ص 77 وعقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 411 .

[38]. عبد الرحمن فارس، المصدر السابق، ص ص 160-161

[39] جون جاك سوزيني Jean Jacques susini ، مكلف بالعمل السياسي و الدعائي في منظمة الجيش السري بعد انقلاب الجنرالات في أفريل 1961، ثم عين رئيسا لها بعد اعتقال الجنرال سلان ينظر إلى:Rémi Kauffer ,OAS, éd. Fayard, Paris, 1986, pp126-127 .

[40] جاك شوفالي jacques chevalier ، رجل سياسي ولد في 15 نوفمبر 1911 ببوردو و توفي في 13 أفريل 1971 بالأبيار الجزائر ينظر إلى الموقع : www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2014-3-page-175.htm

[41] عبدالرحمن فارس ،المصدرالسابق، ص ص 165-170، وأيضا أمحمد يوسفي منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر:شعلال جمال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص ص104-108 .

[42] بوطالب، عضو في الفريق التابع للديوان الشخصي لعبد الرحمن فارس، ينظر إلى: عبد الرحمن فارس، المصدر السابق، ص 171.

[43]. ليلى حمري، المرجع السابق، ص ص 121-122

[44] نفس المرجع، ص ص 123-124 و أيضا: L'année politique 1962, (du 1 janvier au 31 décembre) presse universitaires de la France , éd .Du grand siècle , Paris , pp 291.292

[45]. Yves Courrière, op.cit, p 650.

[46] عبد الرحمن فارس، المصدر السابق، ص ص 176-177.

[47]. Rédha Malek, op.cit, pp 255-256

[48] ليلى حمري، المرجع السابق، ص 128.

[49] أدموند جوهو Edmond Gouhoud، كان جنرالا في السلاح الجوي البري ونائب للجنرال سلان في منظمة الجيش السري، ونظرا لحملة التطهير التي قامت بها القوات الفرنسية ألقي عليه القبض في 25مارس1962 بوهران، ينظر إلى: أحمد بداني، المرجع السابق، ص 77 وأيضا: Yves Courrière, op. cit, p 621 .

[50] Ibid, p 561 et l'année politique 1962, p 293.

[51] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث،(د.م)، 2010، ص 550 .

[52] Rédha Malek, op. cit , p 256 .

[53] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 550 .

[54] Rédha Malek, op. cit, p 258.

[55] فارس عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 184.

[56] ليلى حمري، المرجع السابق، ص 134.

[57] علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر : عماري الصادق، فلاح أمال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 51 .

[58] ليلى حمري، المرجع السابق، ص 134 و أيضا صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 558.

[59] Rédha Malek, op. cit, p 260..

[60] أحمد بداني، المرجع السابق، ص 58.

[61] J.O.R.F, N°67, 20 mars 1962, p 3034.

[62] أحمد بداني، المرجع السابق، ص ص 61-63.

[63] نفس المرجع، ص ص 63-64 .

[64] عبد الرحمن فارس، المصدر السابق، ص 188.

[65] [65] J.O.E.A, N° 1, 6 juillet 1962, p 3.

[66] عبد الرحمن فارس، المصدر السابق، ص 189.

[67] لمعرفة فحوى الرسالة انظر الملحق رقم 01.

[68] عبد الرحمن فارس، المصدر السابق، ص ص 189-192 و أيضا Chantal Morelle, comment De Gaulle et le FLN ont mis fin à la guerre d'Algérie 1962, les accords d'Evian, éd. Média –plus ? Algérie, 2012, p 235.

[69] تم تشكيل هذه اللجنة خلال اجتماع زمورة في 24 و 25 جوان 1962 وأسندت إلى نفسها مهمة إعداد القوائم الخاصة بالمرشحين للمجلس الوطني التأسيسي، تنظيم إدماج وحدات جيش التحرير المرابطة على الحدود لمزيد من المعلومات أنظر : صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 560 .

[70] Gilbert Meynier, histoire intérieur du FLN (1954 -1962), éd. Casbah, Alger, 2003, p 659.

7. الملاحق:

الملحق رقم 01: رسالة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة

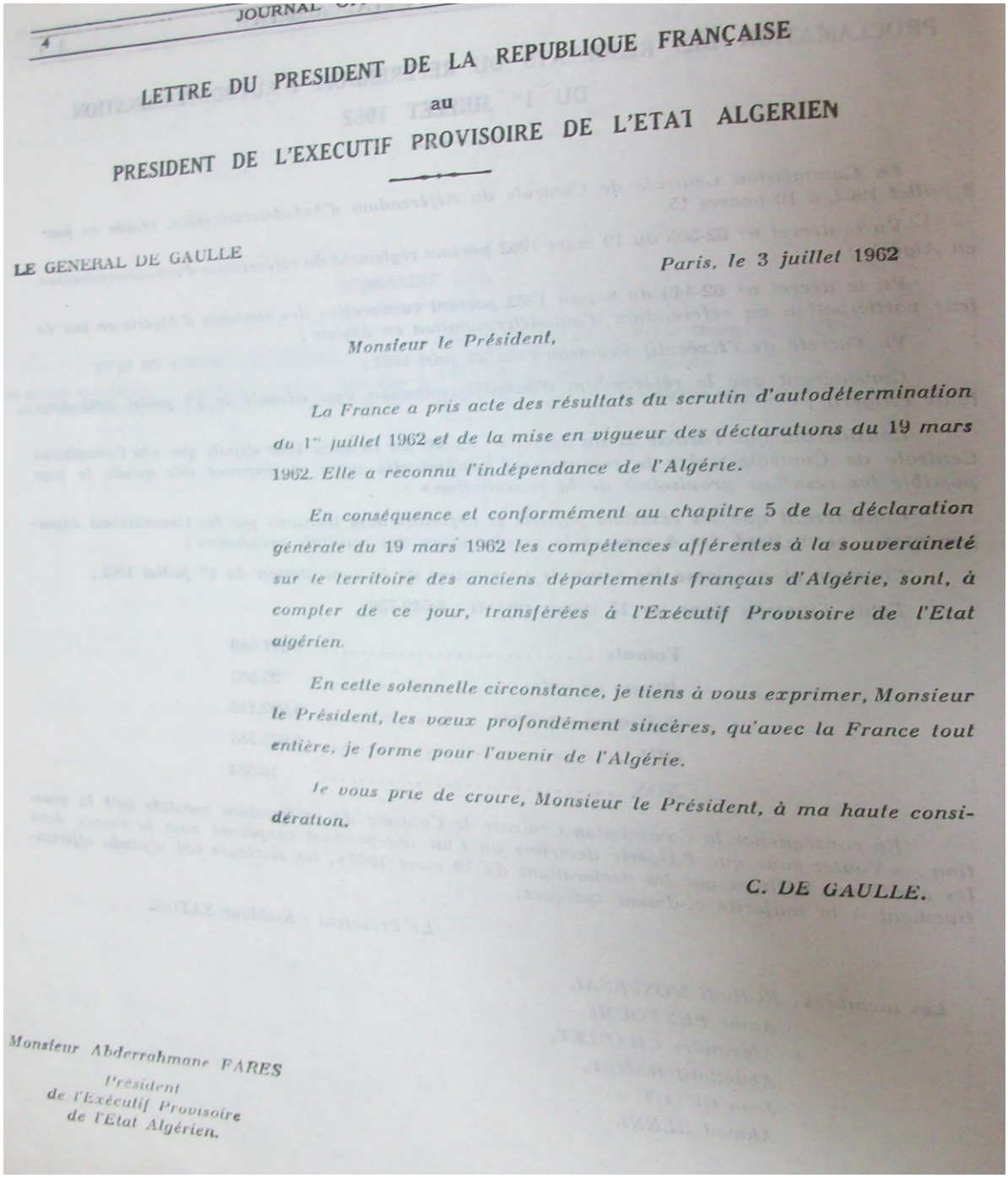

4 JOURNAL

LETTRE DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE

au

PRESIDENT DE L'EXECUTIF PROVISOIRE DE L'ETAT ALGERIEN

LE GENERAL DE GAULLE

Paris, le 3 juillet 1962

Monsieur le Président,

La France a pris acte des résultats du scrutin d'autodétermination du 1er juillet 1962 et de la mise en vigueur des déclarations du 19 mars 1962. Elle a reconnu l'indépendance de l'Algérie.

En conséquence et conformément au chapitre 5 de la déclaration générale du 19 mars 1962 les compétences afférentes à la souveraineté sur le territoire des anciens départements français d'Algérie, sont, à compter de ce jour, transférées à l'Exécutif Provisoire de l'Etat algérien.

En cette solennelle circonstance, je tiens à vous exprimer, Monsieur le Président, les vœux profondément sincères, qu'avec la France tout entière, je forme pour l'avenir de l'Algérie.

Je vous prie de croire, Monsieur le Président, à ma haute considération.

C. DE GAULLE.

Monsieur Abderrahmane FARES
Président
de l'Exécutif Provisoire
de l'Etat Algérien.

J.O.E.A, N° 1, 06 juillet 1962, p 4.